



# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Business

## «النفط الكويتي» ينخفض 3.5%

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 2,10 دولار ليلعب 58,44 دولارا بتراجع 3,5% عن السعر الذي سبقه، وذلك وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.



## خطة حكومية من 5 برامج لإصلاح سوق العمل وتخفيض معدلات البطالة

# 101,7 ألف وافد يعملون في الحكومة

أحمد مغربي

النسبة بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة في القطاعين الحكومي والخاص	
القطاع الخاص	القطاع الحكومي
كويتيين	غير كويتيين
297118	101766
74,5%	25,5%
كويتيين	غير كويتيين
72057	1592952
4,4%	95,6%

التوزيع العددي والنسبي للعمالة حسب القطاع وفقا للحالة في 2018/3/31

الكويتيون يستحوذون على 74,5% من إجمالي العاملين في الحكومة.. و25,5% وافدون

1.6 مليون وافد في القطاع الخاص يستحوذون على 95,6%



72 ألف كويتي فقط يعملون في «الخاص» ليشكلوا 4,4% من قوة العمل



(محمد هاشم)

مع وصول عدد العاطلين الكويتيين عن العمل وفقا لآخر إحصائية إلى حوالي 15 ألف عاطل وأن العدد الأكبر منهم يتراوح ما بين 8 و9 آلاف جميعهم من حملة الشهادة المتوسطة والابتدائية، تعكف الجهات الحكومية حاليا على تنفيذ برامج إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية في الكويت وذلك وفق 5 برامج حصلت «الانباء» على نسخة منها.

وقالت الإحصائية إن عدد الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي بلغ 297,1 ألف موظف ما يعادل نسبة 74,5%، فيما بلغ عدد الوافدين العاملين في الحكومة 101,7 ألف موظف ما يعادل 25,5%. وأشارت الإحصائية إلى أن عدد الكويتيين العاملين في القطاع الخاص يبلغ 72 ألف موظف ما يعادل 4,4%. أما الوافدون العاملون في القطاع الخاص فيبلغ عددهم 1,6 مليون موظف ما يعادل 95,6%. وفقا للحالة في 31 مارس 2018.

وحول برامج إصلاح سوق العمل قالت إن البرنامج الأول وهو البديل الاستراتيجي لإصلاح نظام الخدمة المدنية والذي يهدف إلى تصحيح اختلالات الأجور وما في حكمها (البابان الأول والخامس من الميزانية) بالإضافة إلى تصحيح اختلالات سوق العمل، ويهدف البرنامج إلى تنفيذ سلم الأجور الجديد الخاص بالداخلين الجدد إلى الوظيفة العامة وتوحيد

رواتب الموظفين وفق 9 مجموعات مهنية.

وذكرت أن ديوان الخدمة المدنية قام بإعداد نظام جديد من حيث إدارة وتدريب موظفي الديوان على التعامل مع النظام الجديد وتصميم منظومة جديدة لتقييم الأداء الوظيفي وتحديد سياسات الترقية والمكافأة.

البرنامج الثاني

ويهدف البرنامج الثاني

إلى إعادة هيكلة سوق العمل في القطاع الخاص ويهدف ذلك البرنامج إلى تصحيح اختلالات سوق العمل وتحفيز المواطنين على العمل في مهن معروفة عنها، وتمت مراجعة رسوم تأشيرة العمالة الوافدة عبر محاكاة رسوم تأشيرة الوافدين في بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات القطاع الخاص وربط تخصصات

البرنامج الثالث

أما البرنامج الثالث فهو يهدف إلى رفع كفاءة القوى العاملة في القطاع العام ويهدف ذلك البرنامج إلى رفع كفاءة الجهاز الحكومي ورفع مستوى

الخبيرين بمتطلبات سوق العمل وزيادة دعم العمالة ذلك البرنامج تم وضع اختبار مستوى ملزم لجميع المتقدمين للعمل في الخدمة المدنية كشرط لقبولهم، وتحديد حد أدنى من المستوى التعليمي لكل مهنة وتحديد معايير لقرن المتقدمين وتحديد سقف زمني للتقدم للعمل بعد التخرج وتعيين المواطنين المتقدمين في القطاع العام لمدة سنة واحدة تحت الاختبار وبنظام

أجور خاصة بهذا العام.

البرنامج الرابع

وبخصوص البرنامج الرابع، فإنه يخص إصلاح منظومة الأجور وتصحيح اختلالات الأجور وما في حكمها وتصحيح اختلالات سوق العمل ولتحقيق تلك الغاية فإنه سيتم تنفيذ آلية ربط الأجور السنوية بمعدلات التضخم مقاسة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك.

البرنامج الخامس

أما البرنامج الخامس فيهدف إلى تشجيع التوجه إلى العمل في القطاع الخاص لترشيد الإنفاق في البابين الأول والخامس وتم الشروع في عملية تأهيل العمالة الوطنية في المهن المحددة ودمج التدريب المهني لمدة عام مع برنامج الببلوم واشترطت تضمين برنامج الببلوم وإكمال التدريب المهني

لعدة عام في شركات كبرى من شركات القطاع الخاص براتب مدعوم.

وتهدف الكويت إلى تطبيق سياسة إحلال تبلغ 100% في غضون 5 سنوات لجموعات وظائف الدعم الإداري ووظائف الأبحاث والإعلام والفنون والعلاقات العامة والوظائف البحرية ووظائف نظم المعلومات ووظائف التطوير والمتابعة الإدارية والإحصاء.

## «موديز»: سيقدم حولا لمشكلة القدرة الاستيعابية وتأثير زيادة حدة المنافسة على تسعير المنتجات

# لهذه الأسباب الاندماج بين البنوك الخليجية.. لهم يعد رفاهية

علاء مجيد

أكدت وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية على أهمية الاندماجات بين البنوك الخليجية، حيث اعتبرته ضرورة ملحة في الوقت الحالي، خاصة بعد الإعلان عن دراسة العديد من البنوك للانندماج في معظم دول المنطقة.

وتؤكد الوكالة في تقريرها، على أن الاندماج بين البنوك الخليجية بعد حاجة ضرورية لبقاء تلك البنوك خاصة الصغيرة منها، وإن سنوات انخفاض أسعار النفط الأخيرة أكدت أن الاندماج بين البنوك الخليجية لم يعد رفاهية بل ضرورة ملحة.

فوائد الاندماج

وعددت الوكالة في تقريرها الصادر أمس بعنوان «اندماج البنوك بالقطاع المصرفي بدول مجلس التعاون الخليجي يزيد الربحية»، من فوائد الاندماج بين البنوك الخليجية، حيث أشارت إلى وجود 4 فوائد، هي:

1- تقضي على حالة الزيادة المطردة في القدرة الاستيعابية للقطاع المصرفي، حيث تزيد أعداد البنوك عن أعداد السكان.

2- تعظيم ربحية الكيانات المندمجة مقارنة بأرباح البنوك قبل الاندماج.

3- الاندماج يخفض تكاليف التشغيل.

4- قلة عدد البنوك يزيد قدرتها على التحكم في تسعير المنتجات والخدمات المصرفية التي تقدمها.

أسباب الاندماج

وأكد التقرير أن السنوات القليلة الماضية بدءا من عام 2015، اتجهت البنوك الخليجية لدراسة الاندماج فيما بينها في ظل تراجع أسعار النفط والتي أثرت بالسلب على فوائض ميزانيات تلك الدول، وهو ما أثر بدوره بالسلب على البيئة

## «التجارة»: 56 شركة

# مساهمة ومقفلة قدمت بياناتها المالية في ديسمبر

قالت وزارة التجارة والصناعة إن 56 شركة مساهمة ومقفلة قدمت بياناتها المالية المستحقة السنوية في ديسمبر الماضي. وأضافت في بيان صحفي أمس أنه تم تأسيس 4 شركات مساهمة مقفلة في الشهر نفسه، فيما هناك 9 شركات تحت التأسيس، لافتة إلى إصدار 8 رخص رئيسية جديدة للشركات المساهمة المقفلة و7 رخص للأفرع. وذكرت أن إدارة التراخيص التجارية أصدرت 120 ترخيصا وجددت 333 و42 لتغيير النشاط، وألغت 45 ترخيصا، و25 ترخيصا بدل



فأفقد، فيما أصدرت 42 ترخيصا لشركات الأشخاص وجددت 534 ترخيصا وألغت 21 ترخيصا وأصدرت 31 بدل فاقد.

وأشارت إلى أن السجل التجاري أصدر 81 شهادة و234 إفادة و190 مستخرجا وتعديل اسم لـ 77 شركة. وأضافت «التجارة» في بيانها، أنها أصدرت 1539 رخصة استيراد خلال الشهر نفسه، منها 231 رخصة جديدة، فيما جددت 1094 رخصة استيراد، مبيحة أن الوكالات التجارية أنجزت 541 معاملة.

## 168 ألف دينار أرباح «الامتيازات الخليجية» من التخارج من تابعة

أعلنت شركة الامتيازات الخليجية القابضة عن توقيع عقد مبدئي للتخارج من إحدى شركاتها التابعة بكامل حصتها في شركة مصبغة الامتيازات الخليجية، بعلامتها التجارية «بيور».

وأوضحت الشركة في بيان لها على موقع البورصة أمس، ان قيمة الصفقة تبلغ 200 ألف دينار يدفع منها مقدما 40 ألف دينار، وباقي المبلغ 160 ألف دينار ستكون مستحقة السداد عند الانتهاء من إجراءات البيع وتحويل الملكية للطرف المشتري.

وبينت الشركة أنه من المتوقع تحقيق أرباح تقديرية بقيمة 168 ألف دينار عند إتمام الصفقة بشكل كامل، حيث ستظهر هذه الأرباح بنتائج الشركة خلال الربع الأول من 2019.

وأشارت «الامتيازات» إلى ان توقيع هذه الاتفاقية المبدئية يأتي في ضوء خطة الشركة وتوجيهات مجلس الإدارة بالتخارج من الشركات التابعة وعلاماتها التجارية الحالية، وذلك لتعظيم فائدة المساهمين سواء بتحقيق أرباح أو إيقاف الخسائر المؤثرة سلبا على المركز المالي للشركة.

كمثال على زيادة عدد البنوك عن حاجة السوق في بعض الدول، حيث أشار إلى وجود 20 بنكا تعمل في عمان وتخدم 4,6 ملايين من المواطنين، في الوقت الذي يوجد فيه 27 بنكا في السعودية تقدم خدماتها لـ 33 مليون مواطن.

استفادة البنوك المندمجة

واختتم التقرير بالتأكيد على أن البنوك المندمجة سوف تحقق استفادة كبيرة على المستوى التشغيلي في الأجلين القصير والطويل، وذلك كما يلي:

● في الأجل القصير: تستفيد البنوك المندمجة في مرحلة مبكرة من الاندماج من تراجع تكلفة التشغيل نتيجة

الاندماج، بالإضافة إلى زيادة حصتها السوقية، ما يسمح لها بتحكم أفضل في سياسات تسعير المنتجات والخدمات المصرفية التي تقدمها.

● في الأجل الطويل: تستفيد البنوك تشغيليا في الأجل الطويل من زيادة قدرتها على التحكم في تكاليف التمويل ما يدفع إلى تحسن في توقعات صافي الأرباح في اعوام ما بعد الاندماج.

ويذكر ان الباحثات ما زالت مستمرة بين بيت التمويل الكويتي (بيتك) والبنك الأهلي المتحد في البحرين لاستكمال عملية الاندماج فيما بينهما، والتي ستخلق كيانا ذا أصول تبلغ 92,6 مليار دولار.

وفي إمارة أبوظبي استتمت في 2017 إجراءات اندماج لإنشاء بنك أبوظبي الأول، كما تم الاندماج بين شركة مبادلة للاستثمار ومجلس أبوظبي للاستثمار في مارس الماضي نتج عنه

صندوق ثروة سيادي تبلغ أصوله نحو 220 مليار دولار.

والآن يجري بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني محادثات للانندماج مع بنك الهلال.



نتيجة ارتفاع اسعار النفط إلى قرابة 100 دولار للبرميل في المتوسط، وزادت تلك المسألة تعقيدا مع تراجع اسعار النفط وانخفاض النمو ما أدى إلى تغييرات قوية للغاية في سياسة تسعير الخدمات والمنتجات، وكذلك حزمة العروض والمزايا التي تقدمها البنوك للحفاظ على الحصة السوقية في ظل زيادة حدة المنافسة.

وعرض التقرير لمقارنة بين عدد البنوك وعدد السكان

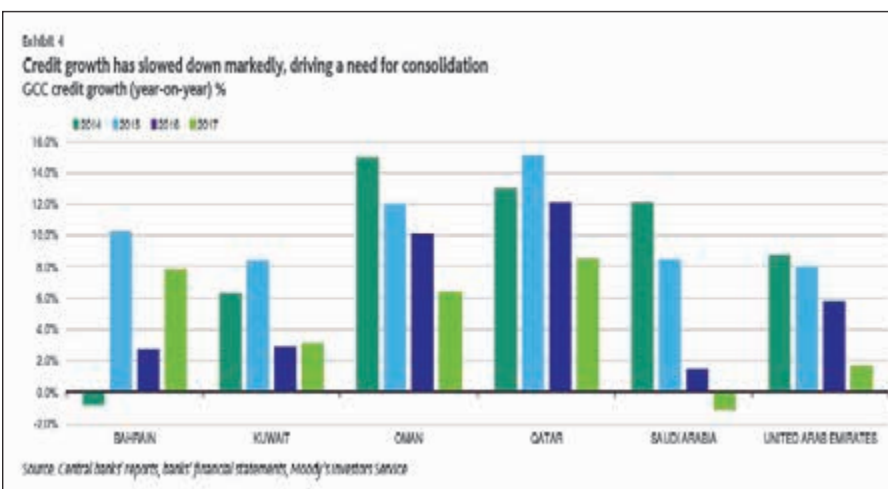
عن حاجة السوق، وأدت تلك المنافسة للحصول على مزيد من المودعين والمقرضين إلى انخفاض في إيرادات البنوك عن معدلات نموها المعتادة، ما أدى إلى تراجع معدلات نمو أرباحها في السنوات الثلاث الأخيرة.

البنوك أكثر من السكان!

وأشار التقرير إلى ان عدد البنوك الكبير كان يفوق احتياجات السوق في عصر الفوائض المالية،

التشغيلية لتلك البنوك. وفي هذا السياق، يقول نائب رئيس المحللين في موديز أشرف مدني: «أدى تراجع النمو الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي إلى تباطؤ الطلب على الاقتراض، وهو ما كان الدافع الأكبر للبنوك الخليجية للانندماج».

وأوضح مدني أن خفض الطلب على الائتمان وتراجع معدلات النمو الاقتصادي زادت من حدة المنافسة بين البنوك الخليجية، والتي يزيد عددها



نمو الائتمان في دول مجلس التعاون الخليجي